

ملياراً الحد الأقصى لإيرادات شركات الماء والكهرباء والصرف بأبوظبي 50



دائرة الطاقة DEPARTMENT OF ENERGY

«أبوظبي: الخليج»

التي تهدف إلى اعتماد الحد الأقصى للإيرادات التي (RC2) أطلقت دائرة الطاقة في أبوظبي، الضوابط التنظيمية الثانية يمكن أن تستردها الشركات العاملة في قطاع الماء والكهرباء والمياه المعاد تدويرها والصرف الصحي عند 50 مليار درهم للفترة الزمنية يناير 2023 - ديسمبر 2026، حرصاً على كفاءة عمل الشركات المشغلة وتعزيز الإطار التنظيمي

ويشمل تطبيق الضوابط الجديدة: شركة أبوظبي للتوزيع، شركة العين للتوزيع، شركة أبوظبي للنقل والتحكم، شركة أبوظبي لحلول المياه المستدامة، والتي تُعرف سابقاً بشركة أبوظبي لخدمات الصرف الصحي

وقال المهندس أحمد محمد الرميثي، وكيل دائرة الطاقة في أبوظبي: «إن الإنجاز الذي تحقق بإطلاق الضوابط التنظيمية الثانية يمثل ثمرة تعاون مشترك وجهوداً ومسااعي كبيرة ومشاورات مكثفة بين كل من دائرة الطاقة وشركة أبوظبي «الوطنية للطاقة (طاقة) والشركات العاملة في القطاع

وأضاف: «إن الإجراءات الجديدة تعكس التغييرات الحاصلة في الإطار التنظيمي لإمارة أبوظبي، وتعزز الأطر التنظيمية بكل شفافية، إلى جانب ضمان فاعلية عمل الشركات بتمكينها من أداء أعمالها وإدارة عملياتها التشغيلية بكفاءة، إضافة إلى تعزيز قدرتها على تمويل مشاريعها الرأسمالية المستقبلية ذات الجدوى الاقتصادية والفنية

وتعتمد هذه الضوابط الحد الأقصى للإيرادات المسموح بها لكل شركة، ويشمل ذلك مقدار الأرباح التي يُسمَح بتحقيقها لكل شركة على حدة، مع الاتفاق بشأن مستويات الاستثمار لتلبية الأهداف المرجوة والالتزام بمستويات الكلفة المقررة والالزمة لتشغيل الأعمال

وتتمثل الأهداف الرئيسية للضوابط الجديدة، حماية مصالح المتعاملين بضمان أمن الإمداد لهم وتحقيق متطلبات النمو المتزايد وتقديم خدمات ذات جودة عالية، وحماية مصالح المستثمرين بتقديم عائد معقول على الاستثمار بفاعلية في البنية التحتية والمشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والفنية، وتعمل أيضاً على تلبية تطلعات الحكومة في خفض الانبعاثات الكربونية وتحقيق الاستدامة، ودعم جهود تحول قطاع الطاقة

وبهذا الاتفاق على هذه الضوابط التنظيمية بين دائرة الطاقة، الجهة التنظيمية، والشركات العاملة في القطاع، تطمح الدائرة لتحقيق نتائج مُنصِفة للقطاع والمتعاملين بتعزيز كفاءة الشبكة وتطوير أدائها مع إتاحة المجال لها للاستثمار في تطوير الشبكات وصيانتها من خلال مشاريع ذات جدوى فنية واقتصادية، ولا يُسمَح لها بالنفقات الإضافية إلا عند الضرورة فقط، مع التزامها الدقيق بتحقيق النتائج المنشودة المحددة للقطاع